

المملكة المغربية



وزارة الفلاحة والصيد البحري

المشاركة والنوع الاجتماعي

إعداد : احساين أوصاف

2007

5	تقدم
6	I- تاريخ المقاربة التشاركية و النوع الاجتماعي
7	II- أنواع المشاركة
9	III- تطور إدماج "النوع الاجتماعي"
11	IV- مزايا ومحدودية المقاربة التشاركية
12	V- أسس المقاربة
13	VI- إنجاز المقاربة التشاركية

تقديم

تعتبر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجال القروي هدف كل المشاريع والبرامج المنجزة من طرف مختلف هياكل وزارة الفلاحة. لقد تحسنت مقاربة التدخل تبعا للسياق الاقتصادي، الاجتماعي، و السياسي، على الصعيد الوطني و الدولي. يتزايد الاتجاه إلى المشاركة الكبيرة للسكان القرويين في مشاريع التنمية التي تهمهم نظرا للانفتاح الاقتصادي و السياسي. تفهم و تطبق هذه الشراكة، التي من المفروض أن تهتم جميع السكان القرويين (رجال، نساء، شباب)، بطرق مختلفة من طرف مختلف المتدخلين في المجال القروي.

تعتبر هياكل التنمية لوزارة الفلاحة ، من بين الفاعلين المهمين في مشاريع التنمية القروية، لذا لابد للموارد البشرية داخل هذا القطاع أن تكون قادرة وملمة بطرق المشاركة والأدوات التي تمكن من المشاركة الفعلية لجميع أصناف الساكنة القروية.

هذا الكتيب يشكل مساهمة في التكوين المستمر للفاعلين في التنمية القروية عامة و في مجال الإرشاد القروي خاصة.

I- تاريخ المقاربة التشاركية و النوع الاجتماعي

يعتبر تطور المقاربة التشاركية في منهجية تدخل الهياكل المعنية في المجال القروي جديدا نسبيا. إنها تلبى رغبة هياكل التنمية في إشراك الساكنة في مشاريع التنمية الفلاحية و القروية.

هذا التوجه ناتج عن:

- إخفاق بعض المشاريع والبرامج وذلك ناتج عن :

- كون المشاريع منبثقة من المصالح المركزية و متجهة إلى الهياكل الإقليمية والمحلية و أخيرا إلى الساكنة؛
- العمودية: يتعلق الأمر عامة بعمليات قطاعية مبرمجة دون علاقة فيما بينها؛
- انعدام التنسيق بين المتدخلين في جميع المراحل؛
- كون البرامج موحدة و ثابتة بحيث لا تأخذ بعين الاعتبار التنوع الإنساني و المجالي ؛
- النظرية التقنية الصرفة؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات المجال.

- محدودية الطرق الكلاسيكية للتدخل المتنصفة ببطنها و الاهتمام بالجوانب الكمية.

لقد تم ، منذ مدة طويلة ، اعتبار الفلاحين و القرويين كساكنة متجانسة، و لهذا تم وضع العمليات التقنية بصفة عمودية بدون الاهتمام بالخصائص الجهوية والمحلية.

تبين الإرادة السياسية لتشجيع مشاركة السكان القرويين في مختلف عمليات التنمية، التغيير الحاصل في موقف المسؤولين وأصحاب القرار بالنسبة للدور الذي يجب أن تلعبه الساكنة. هذا التغيير في الموقف جاء نتيجة التغيير في المحيط و النتائج المتواضعة التي تم التوصل إليها في بعض البرامج بالنظر إلى الوسائل المجندة.

قليل ما تم إشراك الساكنة في العمليات المنجزة خلال مختلف مراحلها: التحديد، الانجاز و التتبع و تقييم المشاريع و العمليات. يتعلق الأمر عادة بعمليات تم إقرارها من طرف المصالح التقنية المركزية و لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات، والمعوقات و الانتظارات و خصائص المناطق المختلفة. لم تكن النتائج المحصل عليها، فيما يتعلق بتحسين القدرات التقنية و الاقتصادية و كذلك الاستدامة و تحمل المسؤولية من طرف السكان، في مستوى الجهود الاستثمارية المبذولة.

تركز إستراتيجية التنمية القروية التي تم وضعها من طرف وزارة الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري في سنة 1999، والتي تهدف أساسا إلى الحد من الفقر في العالم القروي في أفق 2020، على الحاجة إلى تنمية قروية تشاركية تركز على التشغيل الفلاحي و الغير الفلاحي و كذا تنمية البنية التحتية و ذلك للحد بصفة فعالة من الفقر القروي.

هذه الإستراتيجية تركز على ثلاثة مبادئ:

- اللامركزية، المجالية و اللاتمرکز؛
- إدماج جميع العمليات القطاعية؛
- مشاركة جميع الفاعلين في التنمية.

تشكل الأوضاع الحالية أكثر تشجيعا لإشراك الساكنة. إذ تعتبر الإرادة في دعم الانفتاح الديمقراطي و العمليات المنجزة في إطار اللامركزية و اللاتمرکز من المؤهلات لمشاركة أكبر للساكنة في التنمية القروية. يؤكد هذا التوجه حاليا المقاربة المقترحة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و التي تركز على إشراك مختلف شرائح الساكنة القروية.

II- أنواع المشاركة:

إذا كان من الصعب تحديد تاريخ لإدماج نوع واحد أو عدة أنواع من المشاركة في مشاريع التنمية الفلاحية و القروية، يمكن الجزم انه خلال سنوات التسعينات، ظهرت الإرادة لدمج المقاربة في مشاريع التنمية الفلاحية و القروية.

تحاول حاليا الهياكل العمومية للتنمية القروية و المتدخلين الآخرين (المنظمات غير الحكومية، الجماعات القروية، الممولون) إدماج المقاربة التشاركية في المشاريع و عمليات التنمية المنجزة في العالم القروي.

هذا التوجه أملتة:

- الحاجة إلى تدبير أحسن للموارد؛
- الإرادة في تحسين قدرات الهياكل المكلفة بالتنمية؛
- الإرادة في بلوغ أحسن ملائمة للعمليات لحاجيات الساكنة؛
- الحاجة إلى تحمل الساكنة المعنية للمشاريع و ذلك لضمان استدامتها.

لكن، إذا كانت المقاربة التشاركية قد تم إدخالها في بعض مشاريع التنمية القروية الممولة، غالباً تحت ضغط الممولين، فإنها ليست معممة في جميع تدخلات المصالح التقنية لوزارة الفلاحة على مختلف المستويات، وكذا المتدخلين الآخرين وخاصة المنظمات غير الحكومية. حتى في المشاريع والعمليات التي توصف بالتشاركية والتي تتوخى الإشراف القوي للسكان، فإن إدماجهم وإشراكهم في جميع العمليات المنجزة تبقى عادة محدودة وذلك لأن كل البرامج لا تعتمد على منهجية تشاركية محددة، الشيء الذي يؤدي في الواقع إلى طرق مختلفة في التدخل ونتائج متباينة.

مكنت التجربة المكتسبة منذ عدة سنوات من التمييز، إلى جانب المشاركة التقليدية، بين أنواع مختلفة من المشاركة:

- استشارة السكان، من خلال ممثليهم الذين هم المنتخبين (الجماعة القروية، الغرفة الفلاحية، الأعيان) عادة ما تفهم كتصريف للمشاريع أو الخيارات التقنية والاقتصادية المنبثقة من المصالح التقنية ومختلف المتدخلين في التنمية القروية؛
- المساهمة المادية، بشكل مباشر عن طريق أداء جزء من كلفة المشروع، أو بشكل غير مباشر بالقيام ببعض الأشغال خلال إنجاز المشاريع؛
- الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات والرغبات لمختلف مجموعات الفلاحين التي تكون الساكنة المعنية، من خلال مساهمتهم في مرحلة التشخيص؛
- إشراك السكان من خلال الممثلين لمختلف المجموعات (الرجال والنساء والشباب...) في مرحلة أو مراحل التحديد والبرمجة وإنجاز وتتبع وتقييم المشاريع والبرامج.

- درجات المشاركة:



المشاركة لا تهدف إذن إلى:

- نقل العمليات و النفقات المادية للساكنة بدون موافقتها المسبقة؛
 - البحث، بكل ثمن، على انخراط الساكنة في المشاريع أو البرامج المهيئة بطريقة أحادية من طرف المتدخلين الخارجيين؛
 - تفضيل مجال أو جماعة معينة، بحيث يجب أن تهم المشاركة كل المجالات، بغض النظر عن مستوى التنمية فيها، و جميع الفئات (الرجال، النساء، الشباب، الأغنياء، الفقراء، المثقفون، الأميون...)
- نجد في مختلف المشاريع و في الميدان نوع أو عدة أنواع من المشاركة التي تم تطبيقها بطرق مختلفة، مع مستويات متفاوتة من النجاح.

III- تطور إدماج "النوع الاجتماعي":

تبقى ادوار النساء غالبا غير معروفة أو غير معترف بها، غير ذي قيمة و متجاهلة (سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو المهني). لذا فإن إخفاق بعض الجهود للتنمية القروية المستدامة يتم شرحها جزئيا بهذا الإهمال. يجب إذن اعتبار، بقدر متساوي من الاهتمام، الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي لأنها تعتبر حاسمة في دينامية التغيير.

في المغرب، يعود الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة لمختلف المجموعات المكونة للساكنة القروية، و خاصة النساء القرويات، إلى الثمانينات، مع البدء في انجاز عمليات التنشيط السنوي التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتي تتكون من عمليات إرشادية موجهة للنساء تهم مواضيع فلاحية و غير فلاحية(الصحة، النظافة، التغذية) ومشاريع مدرة للربح. ساهمت مقارنة إدماج المرأة في التنمية في تحسيس المسؤولين عن التنمية بالأولويات والأوضاع والمصالح الخاصة بالنساء.



مشروع صغير مدر للرياح

تفترض مقارنة "النوع والتنمية" أن مشاريع إدماج المرأة في التنمية قد تحسن ظروف المرأة الاقتصادية والاجتماعية ولكنها لا تغير وضعها الاجتماعي. هذه المقاربة تعزل المرأة وقد تخفي الدينامية، أما مفهوم النوع الاجتماعي فهو اشمول و يأخذ بعين الاعتبار مصالح وأدوار ومسؤوليات النساء والرجال.

تأخذ مقارنة النوع كذلك بعين الاعتبار الفرص المتاحة للنساء والرجال وكذا أدوارهم الاجتماعية والعلاقات بينهم في منضور تنموي، إلا أنها لا تتطرق إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى.

تختلف النتائج المسجلة فيما يخص إدماج المقاربة التشاركية والنوع الاجتماعي في مشاريع و عمليات التنمية الفلاحية والقروية حسب عوامل مختلفة:

- الإرادة الحقيقية في إدماج المقاربات؛
- وجود الموارد البشرية المتمكنة من المقاربة وأدوات التواصل التي تسهل تطبيقها.
- الوسائل المصاحبة التي تمكن من إنجاز مختلف العمليات في الوقت المناسب (الميزانية، الإطار المؤسسي، البرمجة...).
- أهمية إدماج الساكنة: في أي مرحلة، العدد وتمثيلية المشاركين؟
- كيفية تفعيل المشاركة: من ساهم؟ في ماذا وكيف...؟

IV - مزايا ومحدودية المقاربة التشاركية:

في الوقت الحالي، يوجد في البلاد و في مختلف الحالات الجغرافية و الإنسانية و المؤسساتية تجارب لمشاركة الرجال و النساء جد غنية والتي تستحق أن تقوم و تغنى.

1 - المؤهلات:

توضح التجارب أن المقاربة التشاركية ليست مفيدة فحسب و لكن كذلك ضرورية. فهي تمكن من:

- أخذ بعين الاعتبار انتظارات الرجال و النساء و الشباب و التصميم معهم و لهم عمليات و مشاريع توافق المعطيات المحلية و خصوصيات الأفراد؛
- تجانس أفضل لعمليات التنمية و تكامل حقيقي للوسائل التي يضعها مختلف المتدخلين؛
- تثمين المعرفة و المهارات المحلية و انتشارها لفائدة جميع السكان و المتدخلين الخارجيين؛
- تعبير بعض المجموعات كالنساء و الشباب؛
- تدعيم مؤهلات المتشاركين في تحليل مشاكلهم و تطلعاتهم وكذا مؤهلاتهم للبرمجة و التتبع و التقييم.

2 - محدودية المقاربة:

للمقاربة التشاركية كذلك حدود منها:

- الموارد البشرية الكبيرة التي تستوجبها من ناحية المؤهلات و الوقت؛
- عدم استعداد بعض أعضاء الفريق للمناقشة و تقبل آراء الآخرين؛
- استعداد الساكنة غير مضمون لتفعيل مختلف أدوات المقاربة؛
- إيقاظ الرغبات لدى السكان؛
- المحيط المؤسساتي الذي لا يكون دائما ملائما؛
- الوسائل المالية و المساطير التي لا تمكن من احترام التزامات التدخل في الوقت المناسب.

V - أسس المقاربة:

يبين تطبيق المقاربة في ظروف مختلفة انه يمكن خلق الشروط الملائمة لديناميكية التنمية في المجالات و تحمل السكان لعمليات التنمية القروية المستدامة في المستقبل. لكن، يجب التذكير أن المقاربة التشاركية لا تعتبر هدفا في حد ذاتها، بل يجب أن تطبق لبلوغ أهداف التنمية المحددة.

و من جهة أخرى، فإن تطبيق المقاربة التشاركية يستوجب تعلم طريقة جديدة للتدخل، سواء بالنسبة للسكان الذين لهم نظرة مشوهة لهياكل التنمية و المشاريع، أو تقنيي التنمية الذين يجب عليهم تعلم الإنصات للسكان و عدم فرض معارفهم التقنية.

لذا فهي تستوجب في نفس الوقت:

- تغيير العقليات من ناحية الساكنة و من ناحية مستخدمي المصالح التقنية و مختلف مسؤولي التنمية؛

- التحكم في المسلسل و احترام المراحل التي تميزها و تكييفها حسب كل حالة؛

- وضع نظام للشراكة و التكامل بين الساكنة و مختلف المتدخلين؛

يلعب التواصل دورا أساسيا في جعل المشاركة ممكنة. يجب إذن اعتبارها من مكونات منهجية المقاربة التشاركية و الضرورية لانجازها.

يجب أن تكون وسائل الاتصال التي تستعمل لإنجاز المقاربة التشاركية، ملائمة للمعطيات الوطنية و الجهوية و المحلية و سهلة الاستعمال من طرف جميع المتدخلين. يمكن كذلك الاعتماد على الهياكل التقليدية للتواصل و كذا استعمال مختلف الوسائل السمعية البصرية. تمكن تعبئة مختلف وسائل الاتصال من:

- تسهيل اخذ الكلمة و خلق حوار بين الساكنة و تقنيي التنمية؛

- تبادل المعلومات و المعارف و نقلها في الاتجاهين؛

- دعم الترابط و التنظيم الاجتماعي يمكن من خلق دينامية المجموعة التي تستهدف خلق عقلية التشارك؛

- تسهيل التحليل و المقارنة و أخذ القرار و تحمل عمليات التنمية من طرف السكان.

لتكون عمليات التواصل فعالة، في إطار التنمية القروية التشاركية، يجب وضع استراتيجية للتواصل محددة وتطبيقها على الصعيد الوطني الجهوي والمحلي. يركز تهيئتها على مبدئين أساسيين:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التواصل كمكون أساسي لكل برنامج للتنمية القروية التشاركية؛
- تكوين أعوان التنمية والمتدخلين الآخرين في طرق وتقنيات التواصل.

لقد تم بذل مجهودات هامة منذ مدة لتكوين أطر الإرشاد في كثير من الميادين وخاصة في ميدان التواصل و يعتبر هذا، بدون شك، من المؤهلات التي تسهل تطبيق المقاربة التشاركية.

تكمن أهمية المقاربة التشاركية في كونها تسهل التنمية الذاتية للمجموعات القروية وتحملها بناء مستقبلها في محيط ندرة الوسائل المالية وتخلي الدولة.

VI- إنجاز المقاربة التشاركية:

يمكن اعتبار المقاربة التشاركية نظرا لجو التواصل الذي يصاحبها، منهجية مفضلة للتدخل في العالم القروي، تسهل تحمل الساكنة التدريجي والتشاورى للعمليات التنموية في مجالها، فهي ترافق كل مشروع في دورة حياته وتستعمل في مراحل مختلفة. الهدف المنشود هو خلق الظروف الملائمة للعمليات التنموية على الصعيد المحلي. وتتكون المقاربة من عدة مراحل، تختلف أهمية كل واحدة منها حسب المعطيات المختلفة لتطبيقها.

1- المراحل

- التشخيص ومعرفة الوسط:

تكتسي هذه المرحلة أهمية قصوى في مجال تفعيل المقاربة، فهي منهجية للبحث تمكن من تحديد وتحليل المشاكل، وإيجاد الحلول والبدائل التنموية التي ستكون الأساس للمشروع المستقبلي والبرنامج والأنشطة.

في هذه المرحلة يتم:

- دراسة المعوقات والمشاكل والمؤهلات و نواقص المجموعة السكانية وكذا الموارد المتوفرة أو تلك التي يسهل تجنيدها؛

- تحديد الحلول الممكنة (معرفة السكان أو الخبراء)؛
- تحديد الشروط الضرورية لتطبيق الحلول المقترحة و تحديد مسؤوليات الأطراف المختلفة و التكاليف والشراكات الممكنة؛
- ترتيب الظروف الضرورية؛
- تحديد المعلومات الضرورية و البحث عنها؛
- استخراج الحلول الممكنة والظروف الضرورية لتطبيقها؛

– انجاز و تدبير البرامج:

- وضع نظام للتنظيم العملي و البرمجة، في الزمان و المكان، للعمليات الواجب انجازها؛
- تنظيم الساكنة في مجموعات مسؤولة و تحديد مع الشركاء الظروف العملية للتحمل.

– التتبع والتقييم:

يتم التتبع في جميع مراحل المشروع، و يمكننا إذا استعملنا مقاييس مناسبة، من مواكبة انجاز الأنشطة المختلفة و ملائمتها إذا اقتضى الحال بحسب تطور انجاز المشروع. يتم التقييم في نصف حياة المشروع و عند نهايته و يمكن من معرفة مدى الوصول إلى الأهداف المسطرة.

تمكن عملية التتبع و التقييم من معرفة النتائج المحققة، و تصحيح أو تحسين الأداء في انجاز العمليات، وكذا مدى المساهمة الحقيقية لمختلف الشركاء و بهذا يمكن انطلاق مشاريع أخرى على أسس مثبتة.

2 – الطرق والآليات

ترتكز المشاركة خلال مراحلها المختلفة على طرق عامة كطريقة البحث السريع بالمشاركة وأخرى تدمج جانب النوع الاجتماعي كالتحليل الاجتماعي والاقتصادي حسب النوع مع استعمال آليات و طرق للاتصال تمكن من خلق حوار و التزام الساكنة.

– طريقة التحليل السريع التشاركي:

هي مسلسل للتعلم السريع و المكثف، يوجه لمعرفة الظروف الخاصة و تستعمل هذه الطريقة فرق متعددة التخصصات و آليات وتقنيات مختلفة.

تختص هذه الطريقة بالعناصر الآتية:

- هي مسلسل للتعلم بالممارسة المباشرة بحيث يتم التحليل بموازاة مع البحث وليس بعده؛
- المعرفة المحلية هي ما يبقى وليس ما يستنتجه الباحث؛
- هي مقارنة حيوية بحيث تختلف الآليات والتقنيات المستعملة حسب الأوضاع؛
- مقارنة قابلة للتكيف؛
- الإنصات و التفاعل مع المجموعات السكانية؛
- تعتبر الساكنة المعنية كشريك وليس موضوعا يدرس؛
- يتكون فريق الدراسة من أخصائيين في ميادين مختلفة، تقنية و اقتصادية واجتماعية؛
- النتائج تكون ذات قيمة إذا تمت ترجمتها واستعمالها في الحين.

– التحليل الاقتصادي والاجتماعي حسب النوع.

تتميز هذه الطريقة كما يدل على ذلك اسمها بتحليل يستمد أصالته في ارتكازه على مشاركة عالية و على تداخل العلاقات على مستويات مختلفة للمجتمع و بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن تعريف هذه الطريقة بثلاثة عناصر:

- تحديد النساء و الرجال لحاجيتهم و معوقاتهم و أولوياتهم بعلاقة مع ظروفهم المعيشية؛
- تحديد العلاقات بين السياسات و البرامج والمشاريع مع الأوضاع التي تعيشها النساء و الرجال؛
- تحديد المؤهلات والعمليات.

تكمن أهمية الطريقة في كونها تجمع بين الاقتصادي والاجتماعي و النوع الاجتماعي وتثير الأسئلة المرتبطة بالجوانب الأساسية للتنمية وتهدف إلى ثلاثة نتائج مترابطة:

- نجاح البرامج و مشاريع التنمية؛
- التعاون الوثيق بين أعوان التنمية والساكنة المحلية؛
- دعم مؤهلات النساء والرجال فيما يخص تنميتهم.

لذا فالتحليل الاجتماعي والاقتصادي حسب النوع الاجتماعي:

- يساعد على التخطيط للموارد بصفة منصفة و تدبيرها واستعمالها على أحسن وجه في اتجاه الاستدامة؛
- يقود إلى فهم تأثير السياسات والبرامج التنموية على الأنشطة الاقتصادية للأشخاص و على العلاقات بين المجموعات السكانية؛
- يسهل تحديد التفاعلات بين القرارات السياسية (على الصعيد المركزي) و الاختيارات الفردية على الصعيد المحلي؛
- يمكن من الأخذ بعين الاعتبار مجموع العوامل الاقتصادية و الاجتماعية لتحديد بأحسن طريقة الحواجز التي تعوق التنمية و كذا المؤهلات التي تساعد على التغيير؛
- يعترف بأنه بالإضافة إلى النوع الاجتماعي هناك عوامل كالسن والوضع الاجتماعي و الانتماء القبلي... تعتبر أساسية لفهم طريقة توزيع الموارد و الأرباح؛
- يدمج إستراتيجية الفاعلين في التنمية (الجهات المعنية) و تدبير النزاعات وإيلاء أهمية متساوية لأولويات الرجال والنساء؛
- يستعمل المنهجية التشاركية المحفزة لدمج جميع الجهات المعنية في تحديد برنامج العمل و خلق الحيوية التي تسهل التكامل و خلق الشبكات

■ مبادئه:

يسعى التحليل الاقتصادي و الاجتماعي حسب النوع إلى تحسين المردودية و الاستدامة في التنمية مع ضمان توزيع أكثر إنصافاً للمزايا المترتبة عنه. يحاول تصميمه و انجازه إلى احترام ثلاثة مبادئ:

- المشاركة السياسية؛
- الأدوار التي يلعبها النساء و الرجال؛
- الأولوية للأشخاص المهمشين.

■ مقارباته:

- شاملة و متعددة التخصصات تمكن من ربط العلاقة بين المستويات وأشكال تنظيم المجتمع و الاهتمامات الشخصية و الجماعية؛

- موجهة ومركزة على النساء و الرجال في ترابط مع السياسات و البرامج و المشاريع وبعلاقة مع متغيرات كثيرة اقتصادية واجتماعية.
- يهتم التحليل الاقتصادي و الاجتماعي بالجوانب، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، المؤسساتية، الديمغرافية، البيئية والسياسية، فهي تعمل على عدة مستويات؛
- المركزي: أصحاب القرار السياسي، المصالح المركزية؛
- المتوسط: المصالح الجهوية و الإقليمية للإدارات المعنية بالتنمية القروية؛
- المحلي: الساكنة، المصالح المحلية.

■ آلياته:

تستعمل في المقاربات التشاركية و النوع الاجتماعي آليات مختلفة تهدف إلى ضبط الأوجه المختلفة لمنطقة التدخل: الاقتصادي، الاجتماعي، التجهيزات...في إطار منظور دينامي.

ليست هذه الآليات كلها ضرورية في جميع الحالات ولكن استعمالها مع النساء و الرجال والشباب مهم جدا حيث تمكن من الوقوف على الاختلاف في المنظور والملاحظة بين المجموعات المختلفة.

- المقطع العرضي: يختار خط مستقيم، كلما أمكن، يقطع المجال المراد دراسته. الطريق الذي سيسلك يجب أن يمر من أكبر عدد ممكن من الأماكن المختلفة في التربة و المناخ و النبات و استعمال الأرض. يستحسن أن تتم الانطلاقة من أعلى مكان؛
- الخرائط تمكن من تحديد أماكن تواجد الموارد، البنية التحتية، الحركية؛
- التحليلات التاريخية التي تحدد في الزمان التطورات التاريخية المرتبطة بالثقافة الشفاهية، بالتحديات، تطور استعمال الأرض، التجهيزات و محاولة الربط بينهما لفهم بعض الأشياء الأخرى أثناء المقابلة. و تقام المقابلة مع الأفراد (نساء، رجال، شباب) و مقدمي المعلومات للحصول على معلومات خاصة أو تدقيق المعلومات المتوفرة؛
- المشاهدة المباشرة: يسجل كل ما يشاهد مباشرة و بدون تمييز وتؤخذ صور و عينات من الأشياء؛
- التقويم الموسمي الذي يوضح الأنشطة الرئيسية و المشاكل و الفرص على مدار دورة السنة و توضع في رسم. فهو يساعد مثلا على التحديد بالنسبة للرجال و النساء شهور

السنة المليئة بالصعوبات كما يمكن من جمع معلومات تهم مواضيع مختلفة، الأنشطة المختلفة، كيفية تدبير الأراضي و القطيع...؛

• التدرج الجدولي المباشر يتيح تحديد قوائم المعايير الخاصة لشيء معين. فهي تسمح بمعرفة أسباب التفضيل المحلي لأشياء معينة و عادة ما تختلف المعايير من مجموعة إلى أخرى خصوصا بين النساء و الرجال؛

تستعمل هذه الأدوات وأدوات أخرى في البحث السريع بالمشاركة وتضاف لها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي حسب النوع أدوات أخرى نذكر منها:

- تقسيم العمل حسب النوع الذي يمكن من توضيح كيفية تنظيم العمل في مجموعة معينة خصوصا بين الرجال و النساء و آثار المشروع على هذا الوضع؛
- أنواع العمل و الأدوار (الإنتاجية، الإنجابية، المجتمعية)؛



- الوصول و التحكم في الموارد و العائدات و يهدف إلى تحديد مصادر الموارد وكيف تتصرف فيها المجموعات المختلفة؛
- عوامل التأثير، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، البيئية، السياسية، القانونية على وضع النساء و الرجال والعلاقة بينهما فيما يخص الجوانب لمختلفة للحياة؛
- الحالة و الوضع وتهتم بظروف الحياة والوضعية الاجتماعية؛
- الاحتياجات العملية و المصالح الإستراتيجية، فالأولى تهتم بالمسائل الأولية و الثانية تهتم بتغيير الأوضاع على المدى البعيد (السياسية، القانونية، الاستقلالية، المادية)؛
- مستوى المشاركة للنساء و الرجال.

مفاهيم مرتبطة بمقاربة النوع الاجتماعي والتنمية

المفهوم	تعريفه
الجنس	يشير "للجنس البيولوجي" أي للاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة: اختلافات يولد بها الجنسان، مثال وظيفة الإنجاب.
النوع	يشير "للجنس الاجتماعي" أي للعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة وكيفية تشكل تلك العلاقات: وهي اختلافات يصنعها المجتمع. مثال: الولد شجاع والبنت "خوافة"
الأحكام المسبقة/النمطية	عبارة عن قوالب أو صور جاهزة تعكس أحكاما مسبقة تبسّطية و مشوهة للحقيقة.
التنمية المستدامة	عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية وسياسات الطاقة على نحو يفضي إلى تنمية لها اثر باق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
التنمية البشرية	التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديمغرافية مع اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها. من هذا المنطلق يعتبر احترام حقوق كل أفراد المجتمع نساء أو رجالا، كهولا أو شبابا، ريفيين أو حضريين، الأسس المرافقة والمساندة للتنمية. تشمل التنمية البشرية أربعة عناصر هي: الإنتاجية- الإنصاف أو العدالة الاجتماعية- الاستدامة- التمكين.
الموارد	كل وسيلة تمكن من تحقيق أنشطة أو إنتاج أرباح كالأرض، التكنولوجيا، القروض، التكوين، المداخل،.....الخ.
الوصول	يعرف بالفرصة المتاحة لاستغلال المورد.
التحكم	هو سلطة القرار في كيفية استعمال المورد ومن يحق الوصول إليه.
العمل الإنتاجي	يتضمن إنتاج البضائع والخدمات من أجل الحصول على مدخول لو من أجل كسب العيش. وهذا العمل هو المعترف به إجمالا والمقدر على أساس انه العمل الذي يزاوله الأفراد والمجتمعات الذي تشمله الإحصائيات الاقتصادية
العمل الإنجابي	يشمل هذا العمل رعاية وصيانة المنزل والأسرة مثل الطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال والمسنين... هذا العمل لا يعتبر منتجا وهو غير مأجور ولا تشمله الإحصائيات الاقتصادية.
العمل الاجتماعي	يشمل أنشطة العمل الجماعي لتنظيم الأحداث والخدمات الاجتماعية، المراسيم، الاحتفالات والمشاركة في الجمعيات والمنظمات، ولا يؤخذ به في التحاليل الاقتصادية.

Empowerment : processus d'intervention fondé sur la reconnaissance et le développement du pouvoir de l'individu et de renforcement des capacités pour vaincre les obstacles qui entravent l'accès à l'égalité.

La théorie des trois rôles :

Trois rôles peuvent être distingués : le rôle reproductif, le rôle économique et le rôle social.

- Le rôle reproductif

Les adultes assurent la perpétuation du groupe et dans ce cadre, les femmes sont chargées d'une importante partie des tâches comme éduquer les enfants, s'occuper des personnes âgées, nourrir la famille, la soigner, entretenir la maison, veiller aussi à l'éducation des enfants et à la survie des membres. Ces tâches reproductives, parce que essentiellement féminines, sont dépourvues de valeur marchande.

- Le rôle économique

Tout le travail générant un produit commercialisable: agriculture (production végétale et animale), artisanat, commerce.

- Le rôle social ou communautaire

Il concerne la vie de la collectivité comme le travail administratif ou toute activité liée à la reproduction de la communauté.

Besoins pratiques / Intérêts stratégiques

Les besoins pratiques sont d'ordre matériel. L'accès à l'éducation, aux soins de santé, à l'emploi ou au crédit, sont des besoins pratiques. Ils sont en rapport avec la condition des femmes.

Les intérêts stratégiques peuvent être également concrets mais dépendent davantage d'une analyse globale de la situation des femmes, et sont d'ordre politique. Les intérêts stratégiques concernent le long terme. Les besoins pratiques peuvent constituer les besoins immédiats.

- les facteurs d'influence sociaux, culturels, économiques, environnementaux, politiques, juridiques sur la situation des femmes et des hommes et les relations entre eux dans les différents aspects de la vie ;
- la condition et la situation : Il s'agit de distinguer entre les conditions de vie des femmes et des hommes et leur situation sociale ;
- les besoins pratiques et les intérêts stratégiques, les premiers concernent les conditions actuelles (économiques), les deuxièmes visent des changements en profondeur à long terme (politique, juridique, indépendance économique) ;
- les niveaux de participation des femmes et des hommes.

Définitions et concepts

Sexe : ensemble des caractères et des fonctions qui distinguent le mâle de la femelle. Il se rapporte au biologique.

Genre : terme utilisé pour cerner les rôles sexuels et qui inclut les valeurs et les attitudes qu'une communauté ou une société juge comme appropriées aux hommes et aux femmes.

Approche genre : la démarche scientifique qui prend en compte la relation sociale de sexe dans l'analyse et la transformation de la réalité sociale.

Relations de genre : les rôles et responsabilités, et statuts différenciés des hommes et des femmes, résultant d'un conditionnement social et dépendant de facteurs tels que l'âge, l'ethnie, la classe sociale. Elles varient selon les cultures, les religions, les facteurs économiques, géographiques et historiques. Les individus dans leurs rapports véhiculent les préjugés sexistes quelle que soit leur identité de sexe, de même que les institutions, les systèmes (politiques, économiques, etc.) qu'ils produisent.

Egalité : tout le monde a les mêmes chances, particulièrement dans le domaine de l'accès aux ressources - aucune discrimination structurelle au niveau des individus et des groupes sociaux.

Équité : plus large que l'égalité, elle tient compte des facteurs discriminants qui, malgré le principe, ne permettent pas à ceux que l'on désigne comme égaux de bénéficier concrètement de ces avantages à égalité. L'équité permet de prendre en compte les écarts de départ.

- les cartes : elles permettent de localiser dans l'espace les ressources, les infrastructures, la mobilité...
- les analyses historiques permettent de situer dans le temps l'évolution (histoire orale, axes temporels, tendances, profils historiques, histoire des innovations...)
- entretiens semi structurés ;
- l'observation directe ;
- matrices (par paires, avec critères, d'innovation, d'évaluation, des conflits, historique (stratégie de survie, abondance des ressources)...))
- diagrammes (des systèmes, de flux, Venn, causal, d'impact, ...)
- Calendriers (journalier, saisonnier, composé, d'utilisation de la main d'oeuvre...).

Dans l'ASEG, on utilise en plus de ces outils, d'autres, destinés à affiner et approfondir les aspects genre. Il s'agit de :

- la division du travail selon le genre, qui permet de savoir comment une communauté répartit le travail entre les personnes notamment les hommes et les femmes et les effets d'un projet sur cette répartition ;
- les trois types de travail:
 - production ;
 - reproduction ;



- communautaire.

- l'accès et le contrôle des ressources et des bénéfices. Il s'agit d'identifier les différentes ressources disponibles et de savoir qui y accède et/ou contrôle et qui tire les bénéfices;

Ses principes directeurs :

L'analyse socio-économique selon le genre s'emploie à améliorer l'efficacité et la durabilité des actions de développement tout en garantissant une répartition plus équitable des avantages qui en découlent. Sa conception et son mode opératoire s'attachent à respecter trois grands principes:

- la participation est fondamentale ;
- les rôles dévolus aux hommes et aux femmes sont déterminants ;
- les personnes défavorisées sont prioritaires.

Son approche :

- globale et multidisciplinaire permettant de mettre en relation les niveaux de mode d'organisation de la société avec les enjeux personnels et collectifs;
- orientée et centrée sur les femmes et les hommes en interdépendance avec les politiques, les programmes et les projets, et confrontés à une multitude de variables socio-économiques.

L'ASEG s'intéresse aux aspects sociaux, culturels, économiques, institutionnels, démographiques, environnementaux et politiques. Elle agit à différents niveaux :

- macro : décideurs politiques, structures centrales;
- intermédiaire : structures régionales et provinciales des départements concernés par le développement rural;
- terrain : populations, structure locales.

3- Les outils :

Les outils utilisés dans les approches participatives et genre sont variés et visent à cerner les différents aspects de la zone d'intervention (physique, économique, social, spatial...), dans une vision dynamique.

Ces outils ne sont pas tous nécessaires dans toutes les situations, mais leur utilisation avec les hommes, les femmes et les jeunes est très importante, car elle permet de saisir les différences de perception et d'observations entre les divers groupes.

- le transect : Il s'agit de choisir une ligne plus ou moins droite qui traverse le territoire. Le chemin à suivre devra traverser le plus grand nombre possible de zones micro-écologiques, de types de végétation et de modes d'utilisation des sols. Il est généralement souhaitable de partir du point le plus élevé du territoire.



L'ASEG se définit par rapport à trois éléments:

- la définition, par les femmes et les hommes, de leurs besoins, contraintes et priorités par rapport à leur cadre de vie;
- l'identification des interdépendances entre les politiques, programmes et projets avec les situations vécues par les femmes et les hommes;
- la détermination des potentialités et des actions à entreprendre.

Son intérêt réside dans la conjugaison du socio économique et du genre qui permet de soulever les questions ayant trait aux aspects essentiels du développement. Elle vise trois résultats interdépendants: le succès des programmes et des politiques de développement, une coopération plus étroite entre agents de développement et populations locales, le renforcement des capacités des femmes et des hommes pour ce qui est de la conduite de leur propre développement. C'est ainsi que l'ASEG:

- favorise une planification des ressources réparties de façon paritaire, gérées dans le sens d'une durabilité et utilisées de manière optimale;
- conduit à la compréhension des conséquences des politiques et des programmes de développement sur les activités économiques des personnes et sur les relations entre les différents groupes de population;
- facilite l'identification des interactions entre les décisions politiques (niveau macro) et les choix individuels (terrain);
- permet la prise en compte de l'ensemble des facteurs socio-économiques pour une définition, au plus juste, des obstacles qui sont des freins au développement, et des potentialités, sources de changement;
- reconnaît, qu'en plus du critère relatif au genre, les facteurs tels que l'âge, la condition sociale, l'appartenance ethnique, etc., sont fondamentaux pour comprendre le mode d'allocation des ressources et la répartition des bénéfices;
- incorpore la connaissance des stratégies des acteurs du développement (parties prenantes) et la gestion des conflits en portant une attention égale sur les priorités des femmes et des hommes;
- utilise des démarches participatives incitant l'implication de toutes les parties prenantes dans la définition de plans d'action et suscitant des dynamiques porteuses de synergies favorables à la mise en réseaux.

VII- Les méthodes et les outils :

Le déroulement de ces différentes phases/étapes s'appuie sur différentes méthodes participatives, à caractère général comme la MARP (Méthode accélérée de recherche participative), d'autres intègrent systématiquement la dimension genre, l'ASEG, (analyse socioéconomique selon le genre) ainsi que sur la mise en œuvre d'une série d'outils et méthodes de communication qui permettent d'instaurer le dialogue et de susciter l'engagement des populations.

1- La MARP

La MARP ou RRA (Rapid Rural Appraisal) est un processus d'apprentissage intensif, itératif et rapide, orienté pour connaître des situations spécifiques. Cette méthode utilise de petits groupes pluridisciplinaires et une grande diversité d'outils et de techniques.

Elle est caractérisée par les éléments suivants:

- c'est un processus d'apprentissage « en temps réel » : L'analyse est faite durant la recherche et non après ;
- le savoir local est ce qui reste, non l'interprétation de l'enquêteur ;
- c'est une approche dynamique. Les outils et les techniques varient selon la situation ;
- c'est une approche flexible ;
- l'écoute et l'interaction avec la communauté sont à l'ordre du jour ;
- les populations concernées par l'étude sont des partenaires et non des objets à étudier ;
- les membres de l'équipe qui réalisent l'enquête doivent l'analyser et l'interpréter en temps réel ;
- l'équipe d'enquête doit être pluridisciplinaire, avec une diversité de profils (socio économie et technique) ;
- les résultats sont utiles s'ils sont interprétés et utilisés de façon rapide.

2- L'ASEG

L'analyse socio-économique selon le genre est, comme son nom l'indique, une "analyse" dont l'originalité réside dans le mode d'application qui est hautement participatif, et dans le schéma de raisonnement qui souligne les interrelations à tous les niveaux de la société et entre tous les facteurs socio-économiques, dont ceux liés au genre.

1- Analyse diagnostique et connaissance du milieu

Il s'agit d'une étape déterminante dans le processus de mise en œuvre de l'approche. C'est une démarche de recherche permettant l'identification et l'analyse des problèmes, des solutions et des alternatives de développement qui vont former par la suite la base d'un projet, d'un programme ou d'une activité.

Elle consiste donc à :

- étudier les contraintes et les problèmes, les atouts et les faiblesses de la communauté et les ressources disponibles ou facilement mobilisables ;
- identifier les solutions potentielles (savoir et savoir faire local et apport d'experts) ;
- identifier les conditions nécessaires pour la mise en œuvre de chaque solution proposée en dégageant les responsabilités de chaque partie, les coûts, les partenariats possibles, ...etc.
- classer les conditions nécessaires ;
- identifier l'information requise et la rechercher ;
- dégager ainsi les solutions qui auront toutes les conditions nécessaires requises pour être appliquées.

2 - Réalisation et gestion du programme

- mettre en place un dispositif d'organisation pratique et de programmation dans le temps et dans l'espace pour le déroulement des actions à entreprendre ;
- organiser les populations en entités responsables et définir avec les participants partenaires les modalités pratiques de prise en charge.

3 - Suivi évaluation

Le suivi a lieu au cours de toutes les phases de déroulement du projet et permet, avec des indicateurs pertinents, de suivre la réalisation des différentes activités et de les adapter éventuellement au fur et à mesure de l'avancement. L'évaluation a lieu à mi-parcours et/ou à la fin du projet et permet de savoir dans quelle mesure les objectifs fixés ont été atteints.

Le suivi évaluation permet de connaître les résultats acquis, de corriger ou d'améliorer les actions menées et d'évaluer la participation réelle et l'engagement effectif des différents partenaires. Il permet de relancer les projets sur des bases plus solides.

- favoriser les échanges d'informations et de connaissances, le transfert des savoirs dans les deux sens...;
- renforcer la cohésion et l'organisation sociales; favoriser la création d'une dynamique de groupe qui devrait aboutir à la mise en place d'un esprit de partenariat;
- faciliter l'analyse, la confrontation, la prise de décision, la prise en charge par les populations des actions de développement.

Pour rendre plus efficaces les activités de communication dans le cadre du développement rural participatif, des stratégies de communication doivent être définies et adoptées aux niveaux national, régional et local. Leur élaboration doit s'appuyer sur deux principes essentiels:

- la nécessaire prise en compte de la communication comme composante de tout programme de développement rural participatif ;
- la formation des agents de développement et autres intervenants aux méthodes et techniques de communication.

Des efforts ont été fournis depuis longtemps, pour la formation du personnel de vulgarisation, dans plusieurs domaines notamment en matière de communication. Il s'agit sans nul doute d'un atout qui facilite la mise en œuvre de l'approche participative.

L'enjeu de l'approche participative est donc fondamental: il s'agit, dans un contexte de désengagement de l'Etat et de raréfaction des moyens financiers, de favoriser la promotion de l'auto-développement des communautés rurales et une prise en charge active de leur propre avenir.

VI- Le déroulement de l'approche participative

L'approche participative, grâce au climat de communication qu'elle permet de développer, peut être considérée comme une méthodologie privilégiée d'intervention en milieu rural, qui facilite la prise en charge progressive et concertée des actions de développement au niveau du terroir. Elle accompagne tout projet pendant son cycle de vie et donc utilisée pendant ses différentes phases. L'objectif final recherché est en effet de créer les conditions d'une auto-promotion des actions de développement au niveau local.

Elle comporte une série d'étapes, qui seront plus ou moins développées en fonction des différents contextes de son application:

V- Les fondements de l'approche

L'application de l'approche aux contextes très diversifiés montre qu'il est possible de créer les conditions favorables à une dynamique de développement au niveau des terroirs et une prise en charge par les populations, à terme, des actions de développement rural durable. Toutefois, il faut rappeler que l'approche participative n'est pas une fin en soi: elle doit être appliquée pour atteindre des objectifs de développement définis.

Par ailleurs, la mise en œuvre de l'approche participative impose l'apprentissage d'un mode d'intervention nouveau tant pour les populations, qui ont une vision déformée des structures de développement et des projets (pourvoyeurs de fonds), que pour les agents de développement qui doivent apprendre à écouter les populations et à ne pas imposer à priori leur savoir technique.

Elle implique par conséquent à la fois:

- un changement de mentalité tant de la part des populations que des agents des services techniques et les divers responsables du développement;
- la maîtrise du processus et le respect des étapes qui la caractérisent en les adaptant à chaque contexte;
- la maîtrise des différents outils et supports de communication mobilisés pour sa mise en œuvre;
- l'instauration d'un système de partenariat et de complémentarité entre les populations et les divers intervenants.

La communication joue un rôle essentiel en rendant possible la participation. Elle doit être considérée à ce titre comme faisant partie intégrante de la méthodologie d'approche participative, nécessaire à sa mise en œuvre.

Les supports de communication, à utiliser dans la mise en œuvre de l'approche participative, doivent être conçus et/ou adaptés au contexte national, régional et local. Ils doivent être faciles d'utilisation par l'ensemble des intervenants et peuvent s'appuyer notamment sur les structures traditionnelles et communautaires de communication et/ou sur l'utilisation des différents supports audio scriptovisuels. La mobilisation conjointe des divers supports de communication va permettre notamment de:

- faciliter la prise de parole et l'instauration d'un dialogue entre les populations et les agents de développement ;

- l'importance de l'implication des populations : à quelles phases, nombre et représentativité des participants ?
- les modalités de mise en œuvre de la participation: qui a contribué ? à quoi et comment?

IV- Apports et limites de l'approche participative

A l'heure actuelle, il existe, à travers le pays, et dans des contextes variés sur les plans physique, humain et institutionnel, des expériences de participation des hommes et des femmes, très riches qui méritent d'être capitalisées et enrichies.

1- Les atouts :

Les expériences prouvent, si besoin en était, que l'approche participative est non seulement utile, mais nécessaire. Elle permet :

- en les associant, de tenir compte des besoins et des attentes, des hommes, des femmes et des jeunes et de concevoir avec eux et pour eux des actions et des projets adaptés, au contexte local et aux spécificités des uns et des autres ;
- une meilleure cohérence des actions de développement et favorise une complémentarité réelle des moyens mis en œuvre par les divers intervenants ;
- la valorisation du savoir et du savoir faire local, et sa diffusion au sein de la population et auprès des intervenants extérieurs,
- l'expression de certains groupes comme les femmes et les jeunes ;
- le renforcement des capacités des participants dans l'analyse de leurs problèmes et leurs aspirations ainsi que leurs capacités de planification et de suivi-évaluation.

2- Les limites :

L'approche participative a aussi des limites dont on peut citer :

- les ressources humaines importantes qu'elle nécessite en termes de compétences et de temps ;
- le manque de disponibilité de certains membres de l'équipe à discuter et à accepter les points de vues des autres, notamment les populations;
- la disponibilité, pas toujours garantie, des populations aux moments de la mise en œuvre des différents outils ;
- les attentes suscitées auprès des populations ;
- le contexte institutionnel qui n'est pas toujours favorable ;
- les moyens financiers et les procédures qui ne permettent pas d'honorer les engagements et d'agir au moment opportun.

et non agricoles (santé, hygiène, nutrition...) et des petits projets générateurs de revenus. L'approche "Intégration des Femmes dans le développement (IFD)" a fortement contribué à sensibiliser les développeurs aux priorités, aux situations et aux intérêts particuliers des femmes.



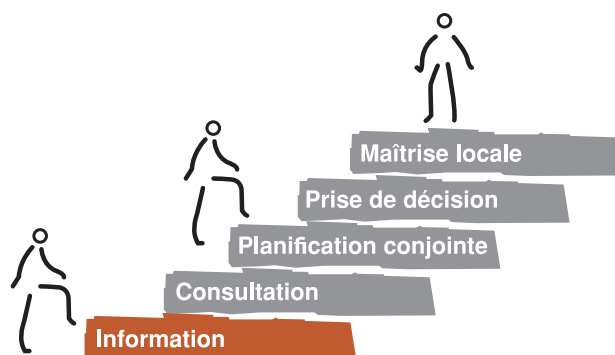
Petit projet générateur de revenu

L'approche "genre et développement" admet que les projets de l'intégration de la femme au développement peuvent améliorer les conditions économiques et sociales des femmes, mais ne changeront pas beaucoup leurs positions sociales. Cette approche isole les femmes et peut donc masquer la dynamique; le concept genre est beaucoup plus englobant, prenant en compte l'intérêt, les rôles et les responsabilités des femmes et des hommes.

L'approche genre considère les différentes opportunités offertes aux hommes et aux femmes, les rôles qui leur sont assignés socialement et les relations qui existent entre eux, dans une optique de développement.

Les résultats enregistrés dans les différentes formes d'intégration de l'approche participative et genre dans les projets et actions de développement agricole et rural, vont donc varier en fonction de plusieurs facteurs:

- La volonté réelle d'intégrer l'approche;
- La disponibilité de ressources humaines qui maîtrisent la démarche et les outils de communication permettant sa mise en œuvre ;
- Les mesures d'accompagnement facilitant la réalisation des différentes opérations au moment opportun (budget et procédures budgétaires, cadre institutionnel, programmation...);



La participation ne consiste donc pas à :


- transférer à la population des tâches et des charges financières, sans son accord préalable ;
- rechercher, à tout prix, l'adhésion des populations à des projets ou programmes élaborés d'une manière unilatérale par des intervenants extérieurs ;
- privilégier un espace ou un groupe. Elle doit concerner tous les espaces, indépendamment de leur niveau de développement, et toutes les catégories (hommes, femmes, jeunes, riches, pauvres, instruits, analphabètes ...).

Dans les différents projets, et sur le terrain, on trouve qu'une ou plusieurs formes de participation ont été mise en œuvre, d'une manière plus ou moins prononcées, avec des niveaux de succès variables.

III- L'évolution de l'intégration de la dimension genre :

Les rôles des femmes sont souvent méconnus, dévalorisés et/ou ignorés, que ce soit dans les domaines économique, social ou professionnel. L'échec de certains efforts de développement rural s'explique, entre autres, par cette négligence. Il est donc impératif de considérer avec une attention égale les rôles inhérents au genre car ils sont fondamentalement déterminants dans une dynamique de changement.

Au Maroc, la prise en compte des besoins spécifiques des différents groupes constituant la population rurale, notamment les femmes rurales, date de la fin des années quatre vingt, avec la mise en place d'activités d'animation féminine. Elles visent l'amélioration des conditions socio économiques et consistent en des actions de vulgarisation spécifiques destinées aux femmes, intégrant des thèmes agricoles

- 
- la volonté d'assurer une meilleure adaptation des actions aux besoins des populations ;
 - la nécessité à terme, d'une prise en charge des projets par les populations concernées pour assurer leur durabilité.

Toutefois, si l'approche participative est introduite dans certains projets de développement rural financés, souvent sous l'impulsion des bailleurs de fonds, elle est encore loin d'être généralisée dans toutes les interventions aussi bien des services techniques du département de l'agriculture à leurs différents niveaux, que les autres intervenants notamment les ONG. Même dans les projets et les actions dits "participatifs" en ce sens qu'ils prônent le plus souvent l'association étroite des populations, leur implication et leur participation aux diverses activités menées restent souvent limités. En effet, tous ne se basent pas sur la mise en œuvre d'une méthodologie définie, ce qui conduit sur le terrain à des modes d'intervention et des résultats très variés.

Aussi l'expérience acquise depuis plusieurs années permet-elle de distinguer, à côté des formes traditionnelles de participation, plusieurs d'autres formes de participation :

- une "consultation" des populations, souvent interprétée comme une "validation", à travers leurs représentants, que sont les élus (commune rurale, Chambre d'agriculture, notables), de projets ou de choix techniques et/ou économiques opérés par les services techniques et les différents intervenants dans le développement rural ;
- une contribution financière, sous forme directe à travers le paiement d'une partie du coût du projet, ou indirecte par la réalisation de certains travaux, lors de la mise en œuvre des projets ;
- la prise en compte des besoins et des attentes des différents groupes d'agriculteurs constituant la population concernée, à travers leur contribution pendant la phase de diagnostic;
- la participation des populations, plus ou moins prononcée, à travers les représentants des différents groupes (hommes femmes, jeunes...), à une ou plusieurs phases : identification, programmation, mise en œuvre et suivi évaluation des projets et programmes.



performances techniques et économiques mais aussi et surtout la durabilité et la prise en charge par les populations, restent faibles compte tenu des grands efforts d'investissements consentis.

La stratégie de développement rural 2020 du Ministère de l'Agriculture, du Développement rural et des Pêches Maritimes (MADRPM), élaborée en 1999, et qui s'est donnée comme objectif majeur l'élimination de la pauvreté en milieu rural à l'horizon 2020, souligne le besoin d'un développement rural participatif qui mette l'accent sur l'emploi agricole et extra agricole ainsi que sur le développement des infrastructures, afin de faire reculer de manière soutenue la pauvreté rurale. La stratégie est basée sur trois paradigmes :

- la décentralisation, territorialisation et déconcentration;
- l'intégration de toutes les activités sectorielles ;
- la participation de tous les acteurs du développement.

L'environnement est de plus en plus favorable à une participation des populations. En effet la volonté de renforcer l'ouverture démocratique et les actions entreprises dans le cadre de la décentralisation et la déconcentration constituent des atouts pour la participation des populations au développement rural. Cette orientation est dernièrement confirmée par l'approche préconisée dans le cadre de l'INDH, qui insiste sur la participation des différentes composantes de la population rurale.

II- Les formes de participation

S'il est difficile d'arrêter une date marquant le début de la mise en œuvre d'une ou plusieurs formes de participation dans les projets de développement agricole et rural, on peut affirmer que pendant les années quatre vingt dix, la volonté d'intégrer l'approche dans la conception des projets de développement agricole et rural commence à être réellement manifestée.

Actuellement, les structures publiques de développement rural et les autres acteurs (communes rurales, ONG, bailleurs de fonds) essaient d'intégrer de plus en plus l'approche participative dans les projets et les actions de développements entrepris en milieu rural.

Cette orientation est dictée par :

- la nécessité d'une meilleure allocation des ressources ;
- la volonté d'améliorer les performances des structures de développement ;

I- Historique de la participation et du genre

Le développement de l'approche participative en tant que méthodologie d'intervention en milieu rural est relativement récent. Il répond au souci des structures de développement d'associer étroitement les populations aux projets de développement agricole et rural.

Cette orientation résulte des :

- constats d'échec de certains projets et programmes dûs à :
 - leur caractère descendant. des services centraux vers les structures provinciales, locales et enfin les populations;
 - la verticalité : Il s'agit en général d'actions sectorielles conçues sans liens entre elles;
 - le manque de coordination entre les intervenants aux différents niveaux;
 - standard: elles ne tiennent pas compte de la diversité humaine et spatiale;
 - la vision techniciste;
 - la non prise en compte de la complexité du milieu.
- limites des méthodes classiques d'investigation caractérisées par leur lourdeur et privilégiant les aspects quantitatifs.

Pendant longtemps on s'est intéressé aux agriculteurs et aux ruraux, en tant que population homogène, et on a conçu des opérations techniques verticales tenant rarement compte des spécificités régionales et locales.

La volonté politique d'encourager la participation des populations rurales aux diverses actions de développement montre le changement d'attitude des responsables et décideurs vis-à-vis du rôle précis que doivent jouer les populations. Ce changement d'attitude résulte de l'évolution du contexte et des résultats modestes atteints par certains projets et programmes, souvent de grande envergure, eu égard aux moyens mobilisés.

Les actions menées responsabilisaient très peu les populations pendant les différentes phases : l'identification, la mise en œuvre et encore moins dans le suivi évaluation des projets et actions entreprises. Il s'agit généralement d'actions décidées par les services techniques centraux qui ne prennent pas en compte les besoins, les contraintes et les attentes des populations et les spécificités dans les différentes zones. Les résultats atteints en matière d'amélioration des



Introduction

Le développement économique et social en milieu rural constitue l'objectif visé par les projets et programmes entrepris par les différentes structures du Département de l'Agriculture. Les méthodologies d'intervention ont évolué en fonction du contexte économique, social et politique à l'échelle nationale et internationale. Avec l'ouverture économique et politique, la tendance actuelle s'oriente vers une plus grande participation des populations rurales dans les projets de développement les concernant. Cette participation, qui devrait concerner l'ensemble de la population rurale (hommes, femmes, jeunes) est perçue et appliquée différemment par les différents intervenants en milieu rural.

Les ressources humaines des structures de développement du Département de l'Agriculture qui sont des acteurs importants dans les projets de développement en milieu rural, doivent être en mesure de maîtriser les méthodes participatives et les outils permettant une réelle participation de toutes les catégories de la population rurale. Cette brochure constitue une contribution à la formation continue des agents de développement rural en général et ceux de la vulgarisation en particulier.



Sommaire

Introduction	5
I- Historique de la participation et du genre	7
II- Les formes de participation	8
III- L'évolution de l'intégration de la dimension genre	10
IV- Apports et limites de l'approche participative	12
V- Les fondements de l'approche	13
VI- Le déroulement de l'approche participative	14
VII- Les méthodes et les outils	16

Royame du Maroc



Ministère de l'Agriculture
et de la Pêche Maritime

Participation et genre

H. AOUSSAF

2007